

عمرو عبد العاطي*

السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة يناير: بين الاستمرارية والتغيير

تناقش هذه الدراسة ما يمكن أن يكون للثورة المصرية من تأثيرات في السياسة الخارجية المصرية. فعلى الرغم من أن قضايا السياسة الخارجية المصرية، لم تكن ضمن أوضاع شعارات الثوار إبان الثورة، تعدّ العلاقات المصرية الخارجية أحد الجوانب التي ستطالها تأثيرات الثورة؛ فوصول قيادة مدنيّة منتخبة شعبيّاً إلى سدّة الحكم لابدّ أن يؤثر في السياسة الخارجية المصرية التي حكمت تحركاتها اتفاقية كامب ديفيد، وطبيعة نظام الرئيس السابق حسني مبارك. ويرى كاتب الدراسة أن ثمة علاقة طردية بين التغيّرات الهيكلية التي تقع داخل بنية النظام السياسي الداخلي للدولة نتيجة للثورات، وما تتبناه من سياسات وتحركات خارج حدودها الوطنية. تجيب هذه الورقة عن أسئلة على شاكلة: كيف تؤثر الثورة كمتغير محلي في السياسات الخارجية للدولة التي تشهد ثورات داخلية؟ وهل ستشهد السياسة الخارجية المصرية انعكاساً حقيقياً لروح الثورة المصرية بعد انتخاب رئيس جديد، وبعد التحوّل إلى الحكم المدني؟ وهل تعبّر التحركات والسياسات التي تتبناها القيادة المصرية الجديدة برئاسة الدكتور محمد مرسي عن تحوّل حقيقي في السياسة الخارجية المصرية؟ ثم، ما هي التحديات التي تواجه السياسة الخارجية المصرية بعد الثورة؟

* باحث مشارك في المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية - القاهرة.

مقدمة

- هل ستشهد السياسة الخارجية المصرية انعكاسًا حقيقيًا لروح الثورة المصرية بعد انتخاب رئيس جديد وبعد التحول إلى الحكم المدني؟
- هل تعبر التحركات والسياسات التي تتبناها القيادة المصرية الجديدة برئاسة الدكتور محمد مرسي عن تحول حقيقي في السياسة الخارجية المصرية؟
- ما هي التحديات التي تواجه السياسة الخارجية المصرية بعد الثورة؟
- ما هي السياسات والإجراءات المطلوب اتخاذها لتنفيذ السياسة الخارجية المصرية مستقبلاً؟

”

ثمة اتفاق بين الباحثين والدارسين للعلاقات الدولية على أن هناك علاقة بين التغيرات الهيكلية داخل الأنظمة السياسية لا سيما في حال الثورات وبين السلوك الخارجي للدول في محيطها الإقليمي والدولي

”

الإطار النظري: الثورة والسياسة الخارجية

ثمة اتفاق بين الباحثين والدارسين للعلاقات الدولية على أن هناك علاقة بين التغيرات الهيكلية داخل الأنظمة السياسية لا سيما في حال الثورات وبين السلوك الخارجي للدول في محيطها الإقليمي والدولي؛ إذ تشير الدراسات التي تناولت العلاقة بين الثورة والسياسة الخارجية للدول التي شهدت ثورات أن هناك علاقة بين طبيعة العمل الثوري والتحول في الدول الثورية وسياساتها الخارجية، فإذا تبنت العمل الثوري الإطار السلمي في التغيير، فإن النظام الثوري الوليد يكون أقرب إلى تبني سياسة خارجية سلمية مع دول الجوار والمجتمع الدولي. أما الدول التي شهدت موجة تحول استناداً إلى العنف والقوة، فإنها تكون أكثر ميلاً لتبني سياسة خارجية عدوانية مع محيطها الإقليمي والدولي، وأكثر ميلاً للانخراط في النزاعات والصراعات المسلحة^(١).

لم تكن قضايا السياسة الخارجية المصرية، وما اتسمت به من ضعف في الأداء والطموح وهيمنة ردود الأفعال عليها خلال العقد الأخير من حكم الرئيس السابق حسني مبارك، سبباً في قيام ثورة ٢٥ يناير؛ فقد انحصرت أسباب الثورة في عوامل سياسية متعلقة بالتهميش السياسي، وأخرى اقتصادية متصلة بغياب العدالة الاجتماعية. وقد انقسم الباحثون حول تأثير هذه الثورة في السياسة الخارجية إلى تيارين رئيسيين:

التيار الأول: يرى أن الثورة التي شهدتها مصر لن يكون لها الأثر الكبير في الدور المصري الخارجي وتوجهات السياسة الخارجية وتصوراتها كما يدعي المتفائلون؛ لأن الثورة شأن داخلي في المقام الأول، ولم تقم إلا لتغيير الأوضاع الداخلية (السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية)، والتي ترجمها شعار الثوار في ميدان التحرير "عيش، حرية، عدالة اجتماعية". كما أن تأثيراتها لن تتعدى حدودها الوطنية، وحتى إذا كان لها ذلك التأثير في التحركات الخارجية، فإن هذا الدور لن يكون بالحجم الذي يتصوره أكثر المتفائلين بالثورة من حيث دورها في إحداث نقلة راديكالية في التصورات والتحركات المصرية على الصعيد الخارجي.

التيار الثاني: وهو التيار الذي يتبناه الباحث، ويرى أنه على الرغم من أن قضايا السياسة الخارجية المصرية لم تكن جلية في الأيام الأولى للثورة ولم تكن ضمن شعارات الثوار في ميدان التحرير وميادين مصر كافة فإنها تعد أحد المتغيرات التي طالتها تأثيرات الثورة، وبخاصة مع وصول قيادة مدنية منتخبة شعبياً إلى سدة الحكم. فثمة علاقة طردية بين التغيرات الهيكلية التي تقع داخل بنية النظام السياسي الداخلي للدولة كالثورات وما تحدثه من تغيير في تركيبة النظام السياسي من مؤسسات ونخب سياسية وأيديولوجية يتبناها النظام الحاكم والسلوك الخارجي للدولة، وما تتبناه من سياسات وتحركات خارج حدودها الوطنية.

وانطلاقاً من اقتناع الباحث بتأثير الثورات في البنية الداخلية للدولة، ومن ثم في السياسة الخارجية وتصوراتها للقضايا الإقليمية والدولية، فإن الورقة ستسعى إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

- كيف تؤثر الثورة كمتغير محلي في السياسات الخارجية للدولة التي تشهد ثورات داخلية؟

١ أحمد محمد أبو زيد، "الثورة والسياسة الخارجية المصرية: الاستمرارية والتغير"، كراسات إستراتيجية، العدد ٢٢٩ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٢)، ص ١٨.

هذا على طبيعة القيادة الموجودة في أعقاب التغيير الثوري، فإذا كانت القيادة الجديدة تميل إلى النمط الحاد في التعامل مع المواقف المختلفة، فمن المرجح أن تتجاهل المعارضة الداخلية وتستخدم السياسة الخارجية لتعبئة التأييد الشعبي للنظام، أما إذا كانت القيادة الجديدة تميل إلى البراغماتية، فإنها ستبني سياسة خارجية أكثر تحفظاً واعتدالاً^(٤).

”وعلى الرغم من أن الثورات تسعى دائماً بشكل أو بآخر لهدم نظام قديم وتأسيس نظام جديد، فإن النظم الثورية تظل في أحيان كثيرة "حبيسة الماضي" وخاصة في مجال السياسة الخارجية في ظل محددات النظام الدولي والوضع الإقليمي والدولي الذي تتحرك فيه الدولة ولا تستطيع تغييره، فضلاً عن التزامات النظام السابق القانونية والتحالفات السياسية والعسكرية

وعلى الرغم من أن الثورات تسعى دائماً بشكل أو بآخر لهدم نظام قديم وتأسيس نظام جديد، فإن النظم الثورية تظل في أحيان كثيرة "حبيسة الماضي" وخاصة في مجال السياسة الخارجية في ظل محددات النظام الدولي والوضع الإقليمي والدولي الذي تتحرك فيه الدولة ولا تستطيع تغييره، فضلاً عن التزامات النظام السابق القانونية والتحالفات السياسية والعسكرية، وكذا تداعيات علاقات الصداقة أو العداء التاريخية مع الدول الأخرى على مدار سنوات وعقود سابقة. كل ذلك يعطي سياسة الدولة الخارجية بعد الثورة مباشرة قدراً من الاستمرارية في إطار قيود يفرضها الوضع السابق ولا تستطيع الدولة التحرك خارج إطارها بشكل فوري على المدى القصير^(٥). وبهذا، تظل السياسة الخارجية في حالة تأرجح بين متطلبات الداخل وضغوطه المجتمعية، وتأثيرات الخارج بما يتضمنه من فرص وتحديات. بل يظل النظام الثوري في صراع مع النظام الدولي لفترة تطول أو تقصر حتى يفرض أحدهما قواعده وتوجهاته على الآخر^(٦).

وعند الحديث عن الثورة والسياسة الخارجية يتبادر إلى ذهن نماذج تاريخية أدت فيها الثورات إلى تحولات راديكالية في السياسة الخارجية، مثل السياسة الخارجية الروسية بعد الثورة البلشفية عام ١٩١٧، والسياسة الخارجية الإيرانية في أعقاب الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩.

وتشير دراسة العلاقة بين الثورة والسياسة الخارجية إلى أن هناك تأثيراً في اتجاهين رئيسين: الأول يتعلق بالتغيير في السياسة الخارجية للدولة التي تشهد ثورة من حيث إعادة النظر في التوجهات والأدوار والأهداف والإستراتيجيات، وكذا القرارات والسلوكيات، أما الثاني فيتمثل في استجابة الدول الأخرى للتغيير الثوري، وكيفية إدراك تلك الدول لما ينطوي عليه ذلك التغيير من تأثير في مصالحها سلباً أو إيجابياً. ولا يمكن الفصل بين الحالتين فصلاً تاماً^(٧).

وأما بالنسبة إلى تأثير الثورة والتغيير الراديكالي في النظام السياسي والنخبة وصناع القرار وفي توجهات السياسة، تناقش الدراسات بأن هناك نوعين من التأثير، هما:

النوع الأول: تفرض فيه حالات تغيير النظام السياسي بشكل جذري قيوداً شديدة على صانع القرار تمنعه من الدخول في التزامات خارجية مكلفة مادياً أو الاتجاه نحو بدائل مثيرة للجدل والسخط العام؛ إذ يجنح صانع القرار إلى تحقيق توافق داخلي يتطلب عدم الإخلال بالتوازنات القائمة، وتجنب استثارة الرأي العام والقوى السياسية الأخرى ذات التأثير في المجتمع. ومن ثم، يميل التحرك الخارجي إلى ما يمكن تسميته بـ "الدبلوماسية الهادئة"؛ وهو نمط بعيد عن التصريحات الحادة والمواقف المتطرفة، ويميل إلى الهدوء على المستويين اللفظي والحركي وعدم إطلاق مبادرات خارجية جديدة تثير قلق الجوار الإقليمي والمجتمع الدولي^(٨).

النوع الثاني: تعمل من خلاله القيادة الجديدة في حالات التغيير السياسي الجذري على تغيير توجهات السياسة الخارجية على نحو متطرف وتبني سياسة خارجية نشطة لتعبئة الرأي العام، وتوجيهه نحو قضايا خارجية، وصرف الانتباه عن القضايا الداخلية. ويتوقف

٢ جيهان الحديدي، "الثورة والسياسة الخارجية: رؤية نظرية"، ورقة غير منشورة مقدمة إلى مؤتمر "الثورة المصرية والتغير في دراسة العلوم السياسية"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٤-١٥ حزيران/ يونيو ٢٠١١.

3 Joe D. Hagan, "Regimes, Political Oppositions, and the Comparative Analysis of Foreign Policy," in: Charles F. Hermann, Charles W. Kegley Jr. and James N. Rosenau (eds.) *New Directions in the Study of Foreign Policy* (Boston: Unwin Hyman, Inc., 1987), pp. 347-351.

4 Ibid., p. 363.

5 Fred Halliday, *Revolution and World Politics: The Rise and Fall of the Sixth Great Power* (Hong Kong: Macmillan Press Ltd., 1999), p. 140.

6 Ibid., pp. 156-157.

المضادة لتلك الدول ومحاولات التدخل في شؤونها الداخلية، فيقوم النظام الدولي بما يشبه عملية ترويض للثورة واستيعابها، وتوجه الدولة التي وقعت فيها الثورة نحو التركيز على التنمية الذاتية.

المرحلة الرابعة: آثار الثورة على المدى البعيد؛ إذ يصعب قياس أثر الثورات في المحيطين الإقليمي والدولي في حينه، ولكن قياس هذا الأثر يقتضي المتابعة على المدى البعيد.

السياسة الخارجية المصرية بعد فوز مرسي

ثار تساؤل رئيس بعد اندلاع ثورة ٢٥ يناير حول الاستمرارية والتغيير في سياسة مصر الخارجية؛ لأن الثورة هي فعل ينطوي على التغيير الجذري، ولأن تركيبة النخبة السياسية التي أفرزتها تداعيات ما بعد الثورة تمثل قطيعة مع النخبة المنبثقة عن ثورة يوليو ١٩٥٢ بحكم أيديولوجيتها وطبيعتها تكوينها المدني.

يشير برنامج حزب الحرية والعدالة بوضوح إلى التراجع الكبير لدور مصر في ظل النظام السابق على المستويات العربية والإقليمية والدولية، حتى فقدت مصر ريادتها سياسيًا وثقافيًا وإعلاميًا ودينيًا، واختزل دورها في أدوار هامشية كالوسيط أو التابع لسياسات هذه الدولة أو تلك، على الرغم من المكانة المتميزة التي تستحقها إقليميًا ودوليًا^(٨).

ويتحدث كثيرون بأن هناك ثلاثة مصادر أساسية تشرح قطيعة السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة يناير عن سياسة نظام مبارك الخارجية، وهي: أنها سياسة تحكمها القيم والمعايير الأخلاقية، ويقُل تأثير العامل الخارجي فيها، وتحكمها الاعتبارات السياسية لا الأمنية؛ نتيجة إبعاد جهاز المخابرات العامة عن رسم أولوياتها ودوائر تحركها في مقابل دور جماعة الإخوان المسلمين، وتحديدًا مكتب الإرشاد على مستوى صنع القرار الاقتصادي (حسن مالك) والسياسي (عصام الحداد)^(٩).

فقد قام الرئيس محمد مرسي في الأشهر الأولى من حكمه بزيارات خارجية رأى البعض أن هدفها الرئيس هو إظهار أن سياساته

وقد استخلص الباحثون من دراسة الثورات الكبرى عبر التاريخ منذ الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ وحتى الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، أن السياسة الخارجية للدول الثورية تحاول المواءمة بين نشر الفكر الثوري (تصدير الثورة إلى الدول الأخرى) ووجود علاقات دبلوماسية طبيعية مع الدول الأخرى التي ترتبط معها بمصالح سياسية واقتصادية وتجارية تدفعها إلى ضرورة التعامل معها في سياق قواعد النظام الدولي القائم الذي تحاول الثورة تغييره.

وبدراسة السياسة الخارجية لدول الثورة، لاحظ الباحثون أن هناك نمطًا متكررًا في تطور العلاقات الخارجية للأنظمة الثورية يمر بأربع مراحل رئيسية، هي^(٧):

المرحلة الأولى: فترة سماح تتمتع فيها الدولة الثورية بعلاقات طيبة مع الدول الأخرى؛ وهذا ما حدث في بداية الثورة الفرنسية، إذ تمتعت فرنسا بعلاقات طيبة مع إنجلترا والدول الأوروبية. كما قامت روسيا في أعقاب الثورة البلشفية بالتفاوض مع ألمانيا وحاولت إقامة علاقات مع إنجلترا وفرنسا.

المرحلة الثانية: المواجهة؛ إذ لا تستمر فترة السماح عادة أكثر من عام أو اثنين على الأكثر، لتشهد بعدها الدول الثورية مواجهات حادة مع الدول الأخرى التي تعدّها منافئة لثورتها الوليدة. ويرجع البعض تكرار الانتقال من فترة السماح إلى المواجهة الحادة مع الدول الأخرى في أعقاب الثورات الكبرى إلى خلل في إدراك القادة السياسيين وحساباتهم، بينما يرجعها البعض الآخر إلى تطورات بنوية داخلية تحدث على مستويين أساسيين: أولهما، مستوى الدولة التي وقعت فيها الثورة من حيث تعريف الثوريين لأنفسهم، ومحاولة تعميم مفردات التغيير على مستوى المجتمع كله، بما في ذلك إعادة توجيه بوصلة السياسة الخارجية. وثانيهما، مستوى الدول الأخرى من حيث تكييفها للثورة، وإدراكها مدى خطورة التغيير الثوري في الدولة التي وقعت فيها الثورة وتأثيره في مصالحها. ويقود التفاعل بين تلك التطورات البنوية على هذين المستويين إلى مواجهة حتمية بين الدولة الثورية والدول الأخرى. وقد تصل المواجهات مع الدول الأخرى إلى حد الاحتكاكات العسكرية، إلى جانب القيام بدعم القوى الثورية في الخارج، والالتزام بتصدير مبادئ الثورة وأفكارها حول العالم.

المرحلة الثالثة: التكيف بين الثورة والنظام الدولي؛ إذ تستعيد الدولة علاقاتها الطبيعية مع الدول الأخرى، وتراجع آليات الدعاية السياسية

٨ برنامج حزب الحرية والعدالة، الموقع الرسمي للحزب على الإنترنت:

http://www.hurryh.com/Party_Program.aspx

٩ نيفين مسعد، "السياسة الخارجية المصرية بين الاستمرارية والتغيير"، جريدة الشروق المصرية، ٢٠١٢/٩/١٣.

٧ الحديدي، "الثورة والسياسة الخارجية"، وأيضًا:

Ibid., pp. 133-139

الثورة^(١١). ويضيف نجاح الرئيس مرسي في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين القوات الإسرائيلية وحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، بعد شنّ الأولى عملية "عمود السحاب" ضد الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، بُعدًا جديدًا للتغيير في السياسة الخارجية المصرية بعد الثورة؛ إذ كانت قبل الثورة قريبة من السياستين الأميركية والإسرائيلية في المنطقة.

ولكنّ التحركات التي بدأها الرئيس محمد مرسي منذ أيامه الأولى في الرئاسة لا تشير إلى أنّ هناك تغييرًا جذريًا في السياسة الخارجية لمصر الثورة عن تلك التي كان يتبناها نظام حسني مبارك، فما زالت مصر تحرص على علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، وقد استقبل الرئيس مرسي نفسه كلاً من وزيرة الخارجية الأميركية ووزير الدفاع في الشهر الأول من توليه الرئاسة، فضلاً عن تأكيد مسؤولين مصريين حرص مصر على احترام المعاهدات مع إسرائيل^(١٢).

يعد التحول الذي شهدته السياسة الخارجية المصرية خلال الأشهر الأولى من حكم الرئيس مرسي هو التغيير في النبرة وليس في السياسات والقرارات^(١٣)؛ فهو يتبنى خطوات رمزية أكثر منها قرارات وإستراتيجيات تُحدث تحولاً في السياسة الخارجية، ويدلّل البعض على ذلك بأنّ العلاقات الوثيقة مع حركة حماس لم تؤدّ إلى فتح الحدود والمعابر المصرية أمام الفلسطينيين كما كان متوقعًا، أو إلى تدهور في العلاقات المصرية - الإسرائيلية كما تدعو إلى ذلك الكثير من الجماعات الإسلامية في مصر وعلى رأسها الحركة السلفية، أو إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين مصر وقطاع غزة الذي تحكمه حركة حماس، وهي الفكرة التي رفضها مرسي في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢^(١٤). وفي المقابل، كان هناك تنسيق أمني واستخباراتي بين مصر وإسرائيل لمواجهة الجماعات الإرهابية التي تنشط في سيناء، إضافة إلى التنسيق بينهما بشأن وجود معدات عسكرية في المناطق المحظورة وجودها فيها بناء على اتفاقية السلام بين البلدين. كما أنّ مساعي مرسي إلى

الخارجية تختلف جذريًا عن السياسة الخارجية التي تبناها الرئيس السابق حسني مبارك، مستندًا في ذلك إلى أنّه رئيس منتخب بطريقة ديمقراطية لأكبر دولة في منطقة الشرق الأوسط. وفي حقيقة الأمر، يمثل هذا عاملاً لإحداث تغيير في السياسة الخارجية المصرية، فضلاً عن رغبة الرئيس مرسي في الحصول على الاعتراف بحكم التيار الإسلامي الذي كان مرفوضًا من قبل الدول الغربية والولايات المتحدة الأميركية والشرعية الدولية عمومًا، ليستكمل بها الشرعية الانتخابية التي حصل عليها من الناخبين المصريين.

”

لم تكن أولى الزيارات الخارجية للرئيس مرسي إلى الولايات المتحدة وأوروبا كما كان يتوقع الكثيرون، بل كانت أولى زيارته إلى المملكة العربية السعودية التي كانت تعارض التحول الثوري في مصر، ثم إثيوبيا وهي كبرى الدول الأفريقية التي تعارض الحصة المائية المصرية

“

لم تكن أولى الزيارات الخارجية للرئيس مرسي إلى الولايات المتحدة وأوروبا كما كان يتوقع الكثيرون، بل كانت أولى زيارته إلى المملكة العربية السعودية التي كانت تعارض التحول الثوري في مصر، ثم إثيوبيا وهي كبرى الدول الأفريقية التي تعارض الحصة المائية المصرية وتقود تحالفًا لإعادة النظر في الاتفاقيات المائية التي بموجبها تحصل مصر على حصتها من مياه نهر النيل، وإيران الدولة الشيعية ذات العلاقات المتوترة مع مصر منذ ما يزيد عن ثلاثة عقود؛ أي بعد اندلاع الثورة الإسلامية فيها عام ١٩٧٩، إذ تبنت القاهرة سياسة خارجية تجاهها قريبة من السياسة الغربية لا سيما الأميركية. ثم كانت محاولته إحداث انفراج في الأزمة السورية من خلال تدشين تحالف إسلامي يضم إلى جانب مصر المملكة العربية السعودية وإيران وتركيا.

وشهدت الأشهر الأولى - أيضًا - نشاطًا ملحوظًا من الرئيس لحضور المؤتمرات الدولية التي أضحت إحدى أدوات السياسة الخارجية للرئيس مرسي، والتي كانت بمنزلة فرصة من وجهة نظر الكثيرون؛ إذ نجح في الاستفادة من المشاركة فيها للتعبير عن توجهات السياسة الخارجية المصرية الجديدة وقضاياها وأولوياتها في مرحلة ما بعد

١٠ عصام عبد الشافي، "دبلوماسية المؤتمرات: دلالات مشاركة الرئيس مرسي باجتماعات الأمم المتحدة"، موقع مجلة السياسة الدولية، انظر:

<http://goo.gl/Rwqwc>

١١ مصطفى كامل السيد، "لا تغيير في سياسة مصر الخارجية"، جريدة الشروق المصرية، ٢٠١٢/٩/٣.

12 Jeffrey Fleishman, "Egypt Foreign Policy Tone May Change, But not its Substance," *Los Angeles Times*, June 29, 2012.

13 Jannis Grimm and Stephan Roll, *Egyptian Foreign Policy under Mohamed Morsi: Domestic Considerations and Economic Constraints* (Stiftung Wissenschaft und Politik, German Institute for International and Security Affairs, November 2012).

الإقليم في العقد الأخير إلا بعد بنائها أساساً اقتصادياً متيناً. وهو الأمر الذي يثير التساؤل التالي: كيف سيتمكن صانع القرار المصري من إدارة السياسة الخارجية بأقصى كفاءة ممكنة في ظل شح الموارد، وتردي الأوضاع الاجتماعية، وازدياد الحاجة إلى رأس المال الأجنبي^(١٥)؟

يساعد نجاح الحكومات الوطنية في الحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي وتوفير مستوى تنموي وهو اقتصادي مرتفع وتوفير الحاجات الأساسية للمواطنين كافة، على تبني سياسة خارجية قوية ومؤثرة، تكون داعماً لإستراتيجيتها الوطنية على المدى البعيد. والعكس صحيح؛ إذ كلما كانت الأوضاع الداخلية مهتزة وغير مستقرة ومؤسسات الدولة ضعيفة ولا تستطيع توفير الحاجات الأساسية ومواجهة الأزمات الاقتصادية الطاحنة في الداخل، كانت تداعياتها كارثية على إستراتيجيتها الخارجية^(١٦).

تكوين تحالف إسلامي لحل الأزمة السورية لم تحقق أي تقدم في الصراع الدموي الدائر في المدن السورية حتى الآن.

وليس التقارب المصري مع إيران مقروناً بفوز الرئيس محمد مرسي، فقد بدأت مؤثراته مع تولي نبيل العربي وزارة الخارجية المصرية قبل توليه منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية؛ إذ كان العربي يعمل على إعادة العلاقات المصرية - الإيرانية. وكانت هناك مؤشرات على هذا التقارب مع طهران والانفتاح عليها إبان فترة حكم المجلس العسكري، إذ سمح الأخير بعبور سفن إيرانية من قناة السويس، وهو ما كان محظوراً على إيران منذ عام ١٩٧٩، كما أعلنت إيران بعد سقوط نظام مبارك عن تعيينها سفيراً إلى مصر ليكون أول سفير إيراني فيها منذ قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما^(١٧).

التحديات والقيود

تتيح الأوضاع الجديدة بعد ثورة ٢٥ يناير فرصاً واسعة لإعادة بعث السياسة الخارجية المصرية، وإعادة إحياء دور مصر الريادي في المنطقة والعالم، على الرغم من أن ثمة تحديات وقيوداً شتى ينبغي لصانع السياسة المصري الالتفات إليها، والتعاطي معها بكفاءة، إن كان ينبغي تغييراً واضحاً في الأداء، أهمها:

أولاً: الأزمة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد المصري منذ بدايات عام ٢٠١١، فمن الصعب الحديث عن سياسة خارجية فاعلة ونشطة من دون أن تدعم هذه السياسة قاعدة اقتصادية قوية؛ إذ لا توجد سياسة خارجية فاعلة بلا تكلفة، بحيث تستقطع من الاقتصاد الوطني لخدمة الأمن القومي وتحقيق الأهداف العليا للوطن. لذلك، فإن الأزمة الاقتصادية الحالية تؤثر بلا شك في السياسة الخارجية وتحد من قدرتها على الفعل والتأثير. ولا تختلف الحلول التي تراهن عليها حكومة محمد مرسي كثيراً عن الحلول التي اتخذتها حكومات الرئيس السابق حسني مبارك والتي كانت سبباً رئيساً لثورة ٢٥ يناير، فهي تعتمد على القروض والاستثمارات الخارجية، ما يزيد من الاعتماد على الخارج، ويقوّض استقلالية القرار المصري وحرية الحركة.

إنّ الازدهار الاقتصادي شرط من شروط كفاءة أي سياسة خارجية وفاعليتها؛ فتركيا لم تطور سياستها الخارجية وترتقي بطموحاتها في

”
إن الازدهار الاقتصادي شرط من شروط كفاءة أي
سياسة خارجية وفاعليتها؛ فتركيا لم تطور سياستها
الخارجية وترتقي بطموحاتها في الإقليم في العقد
الأخير إلا بعد بنائها أساساً اقتصادياً متيناً
“

ثانياً: غياب التوافق المجتمعي بين القوى السياسية حول آليات العمل السياسي والذي تجلت صوره في الاختلافات بشأن الدستور المصري الذي عمّق الاستقطاب الدائر حول بعض مواد تناحر القوى السياسية المختلفة، وزاد من هوة الخلاف بين الرئاسة وقطاعات واسعة من الشعب. ويضاف إلى ذلك الانقسام السياسي حتى حول الرئيس محمد مرسي نفسه؛ إذ إنه فاز بنسبة ضئيلة في الانتخابات الرئاسية على منافسه أحمد شفيق. إن غياب التوافق المجتمعي يقوّض تبني سياسة خارجية فاعلة.

ثالثاً: الأوضاع الأمنية غير المستقرة في سيناء التي تحتاج إلى رأب الصدع فوراً؛ فهي تشكل تهديداً سياسياً وأمنياً خطيراً في بقعة جغرافية لا تحتمل أي تهاون أو تقصير، وتغري أطرافاً خارجية باستخدام هذه الورقة لفرض أمر واقع لا يصب في المصلحة الوطنية

١٥ نابل شامة، "السياسة الخارجية المصرية .. الآمال والمعوقات"، جريدة الشروق المصرية، ٢٠١٢/١/١٣.

١٦ أبو زيد، الثورة والسياسة الخارجية، ص ٨.

14 Geneive Abdo, "Egyptian Foreign Policy after the Election," *Foreign Affairs* (November 29, 2011), at:

<http://www.foreignaffairs.com/features/letters-from/egyptian-foreign-policy-after-the-election>

من سمعة مصر، وجبر الكسور التي أحدثها مبارك ونظامه في قوتها الناعمة. إلا أنَّ التغيير الجذري لم يحدث في السياسة الخارجية مع وصول أول رئيس منتخب بعد الثورة، على الرغم من المحاولات والجهود التي يقوم بها الرئيس محمد مرسي. وقد دفع ذلك المختصين إلى طرح بدائل أمام صانعي القرار المصري لتدشين سياسة خارجية أكثر فاعلية ومحقة للمصلحة والأمن القومي المصري، وتمثل تلك البدائل والخيارات في الآتي:

أولاً: تعظيم القوة الناعمة المصرية بإعادة إحياء التأثير الثقافي والديني والفني المصري الذي يجب أن يكون على رأس قائمة الأولويات، من خلال خطة واضحة وطموحة تبدأ بالأزهر، وتمر بالكنيسة، بالتوازي مع السينما والتلفزيون والأعمال الأدبية والتشكيلية، والرياضة^(١٩).

ثانياً: إعادة التوازن إلى السياسة الخارجية المصرية بتنويع محاور التعاون في اتجاهات جغرافية وسياسية متعددة وعدم الاكتفاء بشراكة إستراتيجية واحدة مع قطب دولي واحد. وعلى الرغم من أهمية الحفاظ على علاقات مصر مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بمستوياتها الراهنة مع تخليصها من جوانب "المشروطة" السياسية، فإن الأمر قد يحتاج إلى عقد شراكات ماثلة مع أطراف دولية أخرى (اليابان ومجموعة الدول الأسرع نمواً "البريكس"؛ أي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) لإتاحة حرية أكبر في التحرك والمناورة إنفاذاً للمصلحة الوطنية المصرية^(٢٠). وينبغي أن تقوم العلاقات الخارجية المصرية على أسس من الندية والمصالح المشتركة وتبادل المنافع مع جميع الدول، مع استقلال القرار وغياب كل أشكال التبعية والهيمنة، وتأكيد العلاقات السلمية مع جميع الدول والشعوب، ودعم العدل والأمن والسلم الدولي.

ثالثاً: مؤسسة السياسة الخارجية لتفعيل الدور القيادي لوزارة الخارجية وتحرير تلك السياسة من سطوة الأجهزة الأمنية، مع الاستعانة بهذه الأجهزة في المسائل ذات الحساسية الأمنية الخاصة، وكذلك بالوزارات الأخرى المعنية في مجالات اختصاص كل منها ولكن تحت المظلة العامة لوزارة الخارجية^(٢١).

المصرية وسياساتها على كامل ترابها، أو لاستقطاع تنازلات من مصر في قضايا حيوية أخرى. كما أنَّ استعادة الأمن في سيناء اختبار لمدى قدرة النظام الجديد على التعامل مع الأزمات المعقدة بحكمة، ومن ثم سيعزز نجاحه من سمعته على الساحة الدولية^(١٧).

رابعاً: غياب الرؤية لدى قيادات جماعة الإخوان المسلمين لقضايا السياسة الخارجية؛ فقد كانت سياسات النظام السابق تجاه الجماعة كفيفة بتقليص اهتمام قادتها ليقصر على الشأن الداخلي بالدرجة الأولى. وكانت الضربات الأمنية المتلاحقة وسجن قادة الجماعة لفترات طويلة ومنعهم من السفر إلى خارج مصر والحد من أي احتكاك حقيقي لهم بالعالم الخارجي، كفيلاً بتقليص معرفتهم وفهمهم لطبيعة الشؤون الدولية وقضاياها المعقدة. كما مثل الاعتبار الأمني حاجزاً منيعاً ضد دخول أعضاء من الجماعة، أو حتى من المتعاطفين معها إلى الجهات الحكومية المنوط بها التعامل مع تلك القضايا مثل وزارتي الخارجية والدفاع والأجهزة الاستخباراتية المختلفة^(١٨).

”

وكان من المؤمل أن يستثمر القائمون على إدارة المرحلة الانتقالية لحظة الزخم الثورية تلك باعتبارها فرصة تاريخية نادرة لعودة مصر إلى ساحة الفعل الدولي المؤثر، وإعادة بناء ما تهدم من سمعة مصر، وجبر الكسور التي أحدثها مبارك ونظامه في قوتها الناعمة

”

سبل تفعيل السياسة الخارجية المصرية

مع إسقاط الرئيس السابق حسني مبارك في ١١ شباط / فبراير ٢٠١١، نجح الشعب المصري في تحقيق نقلة في صورة مصر وقيمتها الرمزية والأخلاقية. وكان من المؤمل أن يستثمر القائمون على إدارة المرحلة الانتقالية لحظة الزخم الثورية تلك باعتبارها فرصة تاريخية نادرة لعودة مصر إلى ساحة الفعل الدولي المؤثر، وإعادة بناء ما تهدم

19 Nabil Fahmy, "Egypt in the World: A Foreign Policy for the Twenty-First Century," *The Cairo Review of Global Affairs* (September 2012), pp. 92-95.

٢٠ هاني خلاف، "سياستنا الخارجية بين التطوير والتثوير"، جريدة الشروق المصرية، ٢٠١٢/٩/٣.

Fahmy, "Egypt in the World," pp. 96-106.

٢١ أحمد حاتم المصري، "عام بعد الثورة نحو سياسة خارجية مصرية جديدة"، جريدة الشروق المصرية، ٢٠١٢/١/٣٠.

١٧ شامة، "السياسة الخارجية المصرية".

١٨ محمد المنشاوي، "السياسة الخارجية للإخوان المسلمين"، جريدة الشروق المصرية، ٢٠١١/٦/٥.

الخاتمة

على الرغم من الانقسام بين الباحثين ودارسي العلاقات الدولية حول تأثير الثورة والتغيير العنيف للنظام السياسي في السياسة الخارجية للنظام الثوري الوليد، فإن للثورة أثراً كبيراً على تصورات النظام الثوري وقراراته، وحتى إن لم تكن السياسة الخارجية وقضاياها أحد أسباب اندلاع الثورة. ولكن بعض التغيير ينال هذه السياسة بفعل التغيير الذي يطرأ على المؤسسات والنخبة السياسية المسؤولة عن صوغ تصورات الدولة وسلوكها الخارجي.

لقد اتسمت قضايا السياسة الخارجية لنظام الرئيس السابق حسني مبارك بالانصياع للمطالب الأميركية والإسرائيلية، ونتج منها غياب سياسة خارجية فاعلة، وتدهور الدور الإقليمي المصري بما أثر في الأمن القومي والمصلحة المصرية. ومع ذلك، لم ترد شؤون السياسة الخارجية ضمن الشعارات التي رفعها الثوار إبان ثورة ٢٥ يناير. لكن الثورة تمثل فرصة أمام الرئيس محمد مرسي للاستفادة منها في إعادة التوازن إلى السياسة الخارجية المصرية. ومع ذلك، فالسياسات التي اتخذها مرسي وتحركاته الخارجية والزيارات وحضور المؤتمرات الدولية والإقليمية لا تنم عن اختلاف جذري في السياسة الخارجية لمصر الثورة عن سياسة الرئيس السابق حسني مبارك بسبب جملة من التحديات والقيود التي تعوق تبني سياسة خارجية فاعلة.

ولكن يمكن لحكومة الرئيس محمد مرسي اتخاذ جملة من الخطوات التي من شأنها تفعيل الدور والسياسة الخارجية المصرية ليس على الصعيد الإقليمي فحسب، بل على الصعيد العالمي أيضاً بما تملكه مصر من قدرات تمكّنها من أن تصبح فاعلاً دولياً وإقليمياً مؤثراً. وفي هذا الصدد، يطرح كثيرون بدائل وخيارات أمام صانع القرار المصري يتعلق بعضها بضرورة إعادة بناء المؤسسات المسؤولة عن صناعة القرار الخارجي المصري، وتحقيق التوافق المجتمعي الذي يمكّن النظام السياسي من تبني سياسة خارجية فاعلة ومؤثرة، مع ضرورة صوغ إستراتيجية للسياسة الخارجية خلال السنوات العشرين القادمة توضح القدرات والإمكانات والعقبات وتحدد الأهداف التي تريد الدولة تحقيقها على الصعيد الخارجي. كما أنّ ثمة أهمية للتعاون بين العمل البيروقراطي والدبلوماسي ومؤسسات الفكر والرأي التي تقدم البدائل والخيارات أمام صانع القرار للتعامل مع التغيرات والتحولات في النظام الدولي والتطورات في القضايا العالمية.

رابعاً: تطوير وزارة الخارجية من الداخل، بحيث يعاد النظر في معايير القبول والتقويم والترقي والتنقلات بالسلك الدبلوماسي، وإعداد برامج دورية للتطوير المهني، والتخلص من القيود الأمنية، و"ثقافة الواسطة" التي ما زالت تحول دون الاستفادة من الكفاءات. وينبغي العمل كذلك على وضع ضوابط صارمة للقضاء على ثقافة الاستعلاء بالمهنة على المواطن، وضرورة تقريب الثقافة السائدة لدى البعض في وزارة الخارجية من ثقافة المجتمع المصري وأوضاعه التي كشفت عنها الثورة وتفاعلاتها، ومساواة العاملين بالخارجية بسلك القضاء والأجهزة الأمنية في العقوبات الصارمة لموظفيها^(٢٢).

خامساً: توفير القدرات اللازمة لتحرير القرار الوطني من أي تبعية للخارج وتأمين الاستقلال الوطني، ويستلزم هذا ربط مشروع تأسيس النظام السياسي الديمقراطي بالمأمول بمشروع وطني للتنمية المستقلة والمستدامة يكون قادراً على تحرير الإرادة الوطنية من ناحية، وتوفير القدرات المادية اللازمة لتحرير هذه الإرادة من ناحية أخرى.

سادساً: الانحياز للقضايا الإنسانية في السياسة الخارجية كون الرئيس مرسي جاء بإرادة شعبية، وبوصف الثورة المصرية رفعت شعارات الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة، ما يفرض على الرئيس تبني سياسة خارجية قوامها مساندة المطالب المشروعة لشعوب العالم كافة، وبخاصة في العالم العربي، وليس مساندة الديكتاتوريات كما دأب النظام السابق على فعله بحجة الحفاظ على المصالح المصرية. فمن شأن قيام الرئيس مرسي باتباع تلك السياسات تحسين السمعة الدولية للدولة المصرية وإضفاء الشرعية على أفعالها وسلوكها الخارجي، كونها سياسات منحازة للشرعية الدولية ولحق الشعوب، وهو ما يعزز من مكانتها كدولة ديمقراطية فاعلة.

سابعاً: التخطيط الموضوعي على المدى البعيد بإعداد رؤية شاملة للسياسة الخارجية المصرية للأعوام العشرين القادمة، بعيداً عن المصالح أو الأهواء الشخصية للنخبة الحاكمة. ومن المهم كذلك إعداد كتاب دوري للسياسة الخارجية المصرية، وإنشاء غرفة مركزية دائمة لإدارة الأزمات الخارجية، والتعديلات المرحلية للسياسة الخارجية وفقاً للتطورات الدولية، وإعادة فتح قنوات الاتصال بين المراكز البحثية ووزارة الخارجية، مع تنشيط الدبلوماسية الشعبية ودبلوماسية الأبواب الخلفية^(٢٣).

٢٢ المرجع نفسه.

٢٣ عبد المعظم المشاط، "السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١"، ورقة غير منشورة مقدمة إلى مؤتمر "مستقبل مصر: رؤية لقضايا سياسية واقتصادية"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٣١ آذار/ مارس - ١ نيسان/ أبريل ٢٠١١.